لا أحد يهتم كثيرا لقتل النساء بدافع الشرف في الكويت

ص17

محمد الحلبوسي زعيم السنة في العراق كما تريده إيران

ص8

تخفيض الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط هل هو أكثر فاعلية؟

ص7

العرب

ص6

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2021/10/17

10 ربيع الأول 1443

السنة 44 العدد 12212

Sunday 17/10/2021

44th Year, Issue 12212

افتعال الصراعات يعيق أي مسار إصلاحي في الجزائر

النظام يستمر في سياسة الهروب إلى الأمام خوفا من عودة قوية للاحتجاجات

الجزائر – لا تتوقف السلطات الجزائرية عن افتعال الأزمات الخارجية سواء مع المغرب أو فرنسا واتهام جهات خارجية بالوقوف وراء أزماتها الداخلية، وهو ما يعيق أيّ إصلاحات في البلاد التي تعيش وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا منذ سنوات.

ويقول مراقبون جزائريون إن السلطات تعتقد أنه لا بد من شد الجزائريين إلى الأزمات الخارجية لمنع التفاتهم إلى مشاكل البلاد والدخول في احتجاجات كما حصل منذ سنتين، لافتين إلى أن الجزائر من دون محيطها الإقليمي لم تنجح في القيام بأيّ إصلاحات منذ فترة الحرب الباردة، وظلت تعتمد على عائدات النفط والغاز دون تنويع لاقتصادها.

ويشير هؤلاء المراقبون إلى أن ما يقلق النظام الجزائري أن الأجيال الجديدة لم يعد يقنعها الحديث عن الثورة وشعاراتها، كما لم تعد تخيفها التحذيرات من أن تقود احتجاجاتها إلى حرب أهلية كما جرى في تسعينات القرن الماضي، ولذلك كثف النظام من اعتماده على نظرية المؤامرة واتهام جهات خارجية بالتآمر على أمن الجزائر على أمل أن يدفع الجزائريين إلى السكوت مثلما فعلوا في السابق.

ولا يفتأ النظام يستدعي خصوماته حول الذاكرة مع فرنسا أو ورقة إسرائيل من خلال حديثه عن "مؤامرة" تستهدف أمن الجزائر وركوب موجة معارضة عضويتها في الاتحاد الأفريقي من أجل جلب الرأي العام الجزائري لصفه، متناسيا أن الأجيال الجديدة لم تعد تعنيها قصص الماضي.

> ما يقلق النظام أن الأجيال الجديدة لا تغريها شعارات الثورة، ولا تخيفها التحذيرات من سنوات جمر جديدة

ومنذ سنوات اهتزت صورة النظام لدى الجزائريين، ليس فقط بسبب الصراع على الحكم في فترة عجز الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، ورواج أخبار المؤامرات والصراعات داخل غرف النظام، ولكن بالأساس بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة خاصة بعد تراجع عائدات النفط وفشل السياسة التقليدية للنظام القائمة على الإنفاق السخي لشراء السلم الاجتماعي.

وكانت الجزائر تعاني بالفعل من عجز في الميزانية في 2019 مع تآكل احتياطاتها من العملات الأجنبية بسرعة. ولم يوافق النظام المنغمس في الخلافات بين الفصائل المختلفة للسلطة على خطة خلافة الرئيس المريض. لذلك، حاول فرض ولاية خامسة لبوتفليقة، مع استمرار الحكم من وراء الستار لمحيط بوتفليقة وشقيقه السعيد.

دفعت هذه الخطوة الملايين من الشباب إلى النزول إلى الشوارع، حيث لم يعيشوا خلال الحرب الأهلية في التسعينيات على عكس آبائهم، وكانوا بالتالي محصنين ضد ادعاء النظام بأن الاستقرار تحت قبضة النظام هو أفضل ما يمكن أن تأمله الجزائر. وأصبحت الحركة الاحتجاجية على الرغم من حشدها في البداية ضد ولاية خامسة لبوتفليقة منذ ذلك الحين رفضا واسعا وسلميا للاستبداد العسكري الذي حكم البلاد منذ الاستقلال.

وعندما ارتفعت أصوات الشارع ضحّى النظام بجزء منه للبقاء على قيد الحياة، ففي أبريل 2019 قرر الجنرال أحمد قايد صالح الذي عينه بوتفليقة رئيسا لأركان للجيش قبل سنوات إقالة الرئيس من منصبه.

وواصل متظاهرو الحراك مسيراتهم الأسبوعية مع إبعاد بوتفليقة عن الطريق. حيث كانوا يعلمون أن الرئيس كان مجرد جزء من نظام أكبر وطالبوا بانتخابات جمعية تأسيسية لإصلاح النظام الحاكم وليس رئيسا آخر يتم اختياره خلف الأبواب المغلقة.

واستمر المأزق السياسي لأشهر، حتى فرض الجنرالات انتخابات رئاسية جديدة في أواخر 2019. وعلى الرغم من ضعف الإقبال، فقد أعاد التصويت إحياء شخصية أخرى في النظام لملء دور الرئيس، حيث جيء بعبد المجيد تبون. ومنذ 2019، رفض العديد من الجزائريين المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات الرئاسية والتشريعية، متجاهلين محاولات النظام اليائسة كسب الشرعية.

وأعاد تبون الوجوه القديمة للنظام خاصة من القيادات العسكرية إلى صفه واستعاد بشكل كامل أسلوبه في الحكم من خلال اتهام المعارضة بأنها تنفذ مؤامرة مدعومة من الخارج لزعزعة استقرار البلاد. وألقى باللوم على المغرب في موجة حرائق الصيف التي أودت بحياة العشرات ودمرت مناطق واسعة في منطقة القبائل ذات الأغلبية البربرية.

الاحتجاجات هاجس يؤرق السلطة

وتسارعت وتيرة اعتقال الصحافيين والنشطاء. على الرغم من أن الوباء والكبت قمعا الاحتجاجات في 2021، إلا أن البلاد ظلت غارقة في السخط الاجتماعي مما زاد من احتمالات العودة إلى الاحتجاجات.

وفي مقارنة بأوضاع دول أفريقية فقيرة وجد الجزائريون أنفسهم خلال الصيف بلا ماء، واكتفت الدولة بإلقاء المسؤولية على الشركة الفرنسية التي تتولى مهمة توزيع الماء، وسط العديد من التساؤلات منها كيف تعجز دولة بها بعض أكبر احتياطيات الهيدروكربونات في العالم عن المحافظة على تدفق مياه الشرب من صنابيرها؟

ويقول المراقبون إن السلطات التي تخاف من موجة احتجاجات جديدة أكثر حدة بسبب تردي الوضع المعيشي للجزائريين ستعمل ما في وسعها للاستمرار في لعبة الهروب إلى الأمام، وأنها لن تتوقف عن ذلك، وإلا فتحت الباب أمام ما تخشاه من دعوات جديدة لسقوط النظام وتجدد الدعوات لانفصال منطقة القبائل.

> إسرائيل والذاكرة.. ورقتا النظام الجزائري للتغطية على الأزمة الداخلية

ص2

إيران تعدّ الأصوات وتضبط الكتل وتمهد لتحالف المالكي والصدر

بغداد – يخوض كل من طرفي "الثنائي الشيعي" في العراق مواجهات كلامية حادة، إلا أن الحسابات الإيرانية تقول إنهما سيعودان في النهاية ليتفقا على تحالف يؤدي الى تشكيل كتلة ضخمة، وليست "أكبر" فحسب، تضم الطرفين وتضم إليهما كل الكتل الكبيرة الأخرى.

نوري المالكي الذي يتزعم تنسيقية الكتل والميليشيات الشيعية الموالية لإيران دعا المفوضية العليا للانتخابات الى إصلاح «الخلل» الذي يشوب العملية الانتخابية وعدم الميل لأيّ طرف من الأطراف السياسية المتنافسة.

فرد مقتدى الصدر زعيم كتلة "التيار الصدري" برسالة اعتبر فيها كلام المالكي "ناقصا". وقال مخاطبا المالكي إن «ما ضاع لا يعوّض بالتمسّك بالسلطة والتسلّط، فقد جرَّبَ ولم ينجح»، وأضاف أن «المُجَرَّب لا يُجَرَّب».

وأرسلت إيران مراقبين من جانبها للمشاركة في أعمال إعادة الفرز وعدّ الأصوات، وضمنت حتى الآن زيادة عدد مقاعد كتلة "دولة القانون" التي يقودها المالكي إلى 40 مقعدا وكتلة "الفتح" التي تضم الميليشيات الموالية لها إلى 20 مقعدا.

وذكرت صحيفة "تسنيم" الإيرانية النافذة إن عناصر من استخبارات الحرس الثوري يقومون بالتدقيق في نتائج إعادة الفرز لعدد من الدوائر ولباقي إجراءات الفرز اليدوي. وقالت إن "الحل لأزمة نتائج الانتخابات هو أن يتم عدّ الأصوات يدوياً بحضور ممثلي المجموعات السياسية".

وهناك وفد من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني يشارك في المشاورات للجمع بين الكتل المختلفة. إلا أن النتائج ما تزال تضع كلا من طرفي "الثنائي الشيعي" أمام نقص عددي واضح.

فكتلة الصدر التي تملك 73 مقعدا، من الناحية المبدئية، تستطيع أن تشكل "كتلة أكبر" مع الكتلة الكردية التي تملك نحو 57 مقعدا، لتجمع 130 مقعدا. كما تستطيع كتلة المالكي أن تجمع نحو 132 مقعدا أخرى بضم كتلتي محمد الحلبوسي وخميس الخنجر التي تملك نحو 59 مقعدا الى جانب بعض المستقلين.

ولكن الحساب الأهم هو أن أيا من طرفي "الثنائي الشيعي" لا يستطيع أن يمضي بتشكيل الحكومة بمعزل عن الطرف الآخر، لأن ذلك سوف يؤدي في النهاية إلى اندلاع نزاع مسلح، لن يخرج أي منهما غالبا فيه.

وضمنت إيران لكتلة المالكي دعما من القائمتين السنيتين اللتين يقودهما الحلبوسي والخنجر لتضغط على الصدر فلا يبالغ بالسعي للانفراد بتشكيل الحكومة.

وقالت مصادر سياسية مطلعة إن إسماعيل قاآني قائد فيلق القدس اجتمع بكل من الحلبوسي والخنجر يوم الرابع من الشهر الجاري داخل السفارة الإيرانية في أنقرة بعد نهاية لقائهما مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وألزمهما بمواصلة تحالفهما مع القوى الولائية تحت إمرة نوري المالكي وهادي العامري.

عبدالحسين الهنداوي

الأمر متروك للمفوضية لاستكمال الطعون أو إعادة الانتخابات

ويمكن أن يستمر السجال نفسه حول إعادة الفرز لعدة أسابيع أو حتى أشهر. وعلى الرغم من أن المفوضية العليا للانتخابات قدمت إشارات الى أن نسبة الأصوات التي يجري فحصها لا تزيد عن 6 في المئة من مجموع الأصوات فإن تغيير نسب المقاعد يمكن أن يثير المزيد من الاعتراضات والطعون، وهو ما لا يمكن أن ينتهي إلا بأحد سبيلين: الأول، أن يكف طرفا النزاع الشيعي عن التنازع فيما بينهما، بحيث تتضاءل أمام اتفاقهما التفاصيل الصغيرة، أو أن تتم إعادة الانتخابات برمّتها. وهذا خطر يمكن أن يوقظ كل أشباح المخاوف من جديد، بما ذلك عودة الأطراف التي قررت المقاطعة إلى دخول حلبة المنافسة، فتنحسر من جديد فرص الأطراف الموالية لإيران ومعها فرص كتلة الصدر أيضا، لتبرز قوة من المستقلين و"التشرينيين".

وقال مستشار رئيس الوزراء لشؤون الانتخابات عبدالحسين الهنداوي إن "الأمر متروك للمفوضية في اتخاذ القرار بين استكمال النظر في الطعون وبين الدعوة الى إعادة الانتخابات. وإن الحكومة لا تتدخل في عمل المفوضية مطلقا".

وأكد أن دور الحكومة يقتصر على واجبين هما توفير الدعم اللوجستي للمفوضية وتوفير الظروف الأمنية المناسبة للانتخابات.

الانفصالية الإسلامية تنقل المعركة مع فرنسا من المساجد إلى مواقع التواصل

باريس – هرب المتشددون الإسلاميون في فرنسا إلى مواقع التواصل الاجتماعي لبث أفكارهم المعارضة لقيم الجمهورية، وذلك بعد تشدد السلطات في تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها لمنع توظيف المساجد في الدعاية والاستقطاب لفائدة المجموعات المتطرفة وهي ما تصفها الحكومة الفرنسية بالانفصالية الإسلامية.

وقالت وزارة الداخلية الفرنسية إن "غالبية" المضامين المتعلقة بالإسلام على شبكات التواصل الاجتماعي في فرنسا "ترتبط بالمجال السلفي وتندرج ضمن التطرف الإسلامي، وهي بعيدة جداً عن المجال الروحي"، وهو ما ينقل عبئا جديدا على كاهل السلطات التي تريد تحييد الجالية عن معركتها مع المتشددين.

ويمتلك الإسلاميون المتشددون نفوذا كبيرا على مواقع التواصل مستفيدين من الهامش الكبير للحرية الذي توفره هذه المواقع، وقدرتهم على استقطاب شباب الجالية مستفيدين من أوضاعه الاجتماعية.

ورصدت "وحدة الخطاب الجمهوري المضاد" التي تم إنشاؤها في فرنسا لمحاربة التطرف الإسلامي بعد مقتل أستاذ التاريخ والجغرافيا صامويل باتي في السادس عشر من أكتوبر 2020، حوالي عشرين من مؤلفي المحتوى الناطقين بالفرنسية – أشخاص أو منظمات – "ناشطين بشكل خاص"، باعتبارهم ناشرين رئيسيين لخطاب يدعو إلى الكراهية و"يتحدرون من الحركات الانفصالية"، بحسب ما أفاد مصدر في الوزارة الجمعة.

وقالت وزيرة المواطنة الفرنسية مارلين شيابا الجمعة للصحافيين "عزز مقتل صامويل باتي الشعور بضرورة التحرك على مواقع التواصل الاجتماعي"، في إشارة إلى الحملة ضد المعلم على الإنترنت بالاستناد إلى معلومات كاذبة أدلت بها طالبة في مدرسته.

وأضافت شيابا "يجب علينا الرد على هذه الخطب" و"مساعدة الشباب الذين يطّلعون على معلومات خاطئة في شبكات التواصل الاجتماعي على ممارسة إرادتهم الحرة من خلال إنتاج محتوى نظيف يروّج لقيم الجمهورية".

ويتمثل دور "وحدة الخطاب الجمهوري المضاد"، وهو فريق مكون من حوالي خمسة عشر عضواً، في "المراقبة" و"الرد على المحتوى المتطرف" وتوفير التعليم عبر منشورات على تويتر وفيسبوك وإنستغرام وتيك توك.

مارلين شيابا

علينا الرد على خطب المتشددين في مواقع التواصل

وأكدت وزارة الداخلية على أنه "من الضروري الوصول إلى الأجيال الجديدة ولكن أيضاً الأجيال الأخرى، لأن الجميع اليوم يكوّنون أراءهم عبر الشبكات".

ويتركز عمل الوحدة على "التهديد الضاغط للتطرف الإسلامي" و"الأشكال الأخرى للانفصالية"، مثل اليمين المتطرف.

ويعتقد المراقبون أن السلطات الفرنسية لا تستطيع لوحدها أن تواجه الانفصالية الإسلامية على مواقع التواصل، وأنها تحتاج إلى خبراء في الجماعات المتطرفة لمواجهتها من داخل المنظومة الدينية الإسلامية، ومنعها من استثمار الموقف الفرنسي وكأنها استهداف للدين وليس للمتشددين.

وكان النواب الفرنسيون قد نجحوا بعد أخذ ورد في إقرار نص "احترام مبادئ الجمهورية" الذي اعتبر كعلاج لـ"سيطرة الإسلاميين" على المجتمع، وليتم اعتماده كوثيقة مرجعية في مواجهة التشدد.

وواجه هذا النص هجوما شديدا من المتشددين في فرنسا، فضلا عن حركات متطرفة في العالم الإسلامي، ومن قيادات مثل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ويقول الفرنسيون إن المساجد لا تعبّر عن قيم فرنسا وتقاليدها، وإنها واجهة لمعارك دينية وسياسية خارجية خاصة في ظل وجود تمويل مباشر لبعض المساجد من دول شرق أوسطية.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1